# ارتفاع العائدات الضريبية للدولة إلى ١٥٨ مليار ريال

■ ،،الثورة/ أوسان الكمالي

أكد رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب أن عائدات الدولة عقب البدء بتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ارتفعت إلى ١٥٨ مليار ريال عام ٢٠١٠م مقارنة بـ ١٣٠ مليار ريال عام ٢٠٠٩م وبزيادة ١٨٪.

وجدد غالب في جلسة نقاشية مع قيادات وسائل الإعلام نظمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أمس، حرص المصلحة في المضي قدما في تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات بنسبة ٥٪ وفقا للقانون المؤيد من المحكمة الدستورية العليا مؤخرا.وقال أن بعض أفراد القطاع الخاص يحاولون البحث عن ظروف مواتية للتملص من تطبيق القانون، معبراً عن أسفه لعرقلة تطبيق القانون حتى بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، ورفض دعاوى القطاع الخاص.وأكد غالب أنه من سابع المستحيلات التراجع عن تنفيذ القانون، مهما حاول البعض اختلاق الأباطيل وتضليل الناس بأن بالإمكان الرجوع عن تطبيق هذا القانون" .

وأضاف بأن القانون أملته المصلحة الوطنية، ومحاولة عرقلته لا تعبر إلا عن مصالح شخصية ضيقة، مشيرا إلى أن القانون يعد من أهم أدوات برنامج الإصلاح الذي اتخذته الحكومة وبدأت في تنفيذه منذ عام ١٩٩٥م لإيجاد موارد مستدامة ومتنامية وتحصيل الموارد المتاحة دون تكليف المواطن أعباء جديدة.

على صعيد آخر قال رئيس المصلحة أن نسبة تخفيض الضرائب على المرتبات بموجب أحكام قانون ضرائب الدخل الذي بدأ سريانه منذ بداية العام الجاري تصل من ٤٠٪ إلى ٥٧٪.ورفض غالب ما يقال أن هذا الخفض لا يتجاوز مئات الريالات، موضحا بان التخفيضات على المرتبات ترتفع كلما كانت المرتبات أقل بحيث أن نسبة التخفيض على من يستلم ٢٠ ألف ريال تصل إلى ٥٧٪ وتقل النسبة كلما ارتفع الدخل لكن هذه النسبة لا تقل في حدها النهائي عن ٤٠٪، مشيرا إلى أن خزينة الدولة ستفقد حوالي ٨٠ مليار ريال جراء هذا التخفيض.

رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر أكد في كلمته الافتتاحية أن الهدف من الجلسة النقاشية هو تبادل الآراء والأفكار حول واحدة من أهم القضايا الاقتصادية، إثارة وتأثيرا على الاقتصاد الوطني.

واستعرض وكلاء مصلحة الضرائب مميزات تنفيذ الضريبة العامة على المبيعات، والتعديلات التشريعية الجديدة في قانون ضرائب الدخل، واستعراض الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا مؤيدا تنفيذ القانون.حيث قدم الدكتور محمد الحاج الوكيل المساعد للمعلومات ومكافحة التهرب الضريبي عرضاً تناول آليات تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات، وقال بأن قانون ضريبة المبيعات أو ما تسمى بضريبة القيمة المضافة أهم ابتكار في المالية العامة في القرن العشرين.

وأوضح أن لا توجد دول تطبق ٥٪ كضريبة مبيعات إلا في اليمن وخمس دول فقط في العالم، مشيرا إلى انه يطبق بنسبة ٢٥٪ في بعض دول العالم ومنها دول عربية.

من جانبه قال الوكيل المساعد للشئون الفنية طارق البراق بأن قانون ضرائب الدخل بدأ نفاذه من مطلع عام ٢٠١١م. ويتضمن الكثير من الميزات للمشاريع الاستثمارية التي تشغل عددا كبيرا من العمالة، وكذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.مدير عام الشئون القانونية في المصلحة يحيى الاسطى استعرض نتائج حكم المحكمة الدستورية في تأييد نفاذ قانون الضريبة العامة على المبيعات.وجرى خلال اللقاء نقاش بين قيادات وسائل الاعلام وقيادة المصلحة لتوضيح كثير من القضايا المثيرة للجدل حول الضريبة العامة على المبيعات بين الحكومة والقطاع الخاص في اليمن.

# توقعات بارتفاع المنح إلى ١٠٠,٩ مليار ريال في عام ٢٠١١م

■ ،،كتب/ علي البشيري

توقع تقرير حكومي بارتفاع إيرادات الموازنة العامة للدولة من المنح إلى ١٠٠ مليار و٩٦١ مليون ريال في عام ٢٠١١م وذلك من ٨١ مليارا و٦٨٥ مليون ريال .

وأوضح البيان المالي أن الزيادة المتوقعة في موارد المنح تصل إلى ١٩ مليارا و٢٧٥ مليون ريال وبنسبة تقدر بـ٢٤٪ عن العام الماضي.

وتسعى الحكومة الى تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية ورفع الطاقة الاستيعابية لها وتطوير التنسيق لتدخلات المانحين بحسب أولويات الخطة .

كما تركز الجهود على تعزيز الممارسات الرقابية على المشاريع الممولة من قروض ومساعدات المانحين بهدف تعظيم الاستفادة منها من ناحية ، وتعزيز علاقات التعاون مع المانحين القائمة على مبادئ الشفافية والمصداقية من ناحية أخرى .

# محافظة صنعاء تستقطب ٦ مشاريع استثمارية بتكلفة ٢,٩ مليار ريال

■ ،،كتب/ علي محمد

استقطبت محافظة صنعاء خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠م نحو ٦ مشاريع استثمارية بتكلفة مليارين و٩٥٧ مليون ريال.

وبينت إحصائية حديثة صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار ان الموجودات الثابتة للمشاريع بلغت مليارين و٢٦٠ مليون ريال فيما يتوقع أن توفر ٢٦٠ فرصة عمل.

وتعتبر محافظة صنعاء من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار حيث تتوفر في المحافظة عدد من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الإنتاجية الحديثة وبالذات في قطاعي التعدين والسياحة.

# مناقشة تنمية قدرات الشباب في إدارة المشاريع الاقتصادية

■ ،،أمانة العاصمة/ سبأ

بحثت قيادة مجلس شباب أمانة العاصمة خلال لقائها أمس القائم بمهام مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي للشباب في اليمن أوريلي دولال أوجه التعاون بين المجلس ومركز التدريب والتمكين الاقتصادي للشباب التابع للسفارة الفرنسية بصنعاء.

وخلال اللقاء جرى مناقشة إمكانية عمل شراكة وتعاون من أجل تأهيل الشباب الذين لديهم مشاريع صغيره قائمة أو فكرة مشروع محددة لتنمية قدراتهم وتوجهاتهم المهنية وكيفية إنشاء وإدارة مشاريعهم ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل.

وفي اللقاء استعرض رئيس مجلس شباب أمانة العاصمة نبيل راجح الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهيلية في العديد من المجالا التي يقدمها المجلس للشباب والشابات من مختلف مديريات أمانة العاصمة العشر.

من جانبها اشادت دولال باهتمام مجلس شباب أمانة العاصمة بالشباب وتأهيلهم وتنمية قدراتهم من أجل الحصول على فرصة عمل.. داعية إلى العمل معا من أجل تعزيز قدرات الشباب لامتلاك مشروعاتهم الخاصة في العديد من المجالات اهمها التسويق والتنمية البشرية والمحاسبة والموارد البشرية والمهارات التطبيقية واخلاقيات المهنة.

كما جرى مناقشة إمكانية البحث عن عمل للشباب بعد تدريبهم من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل والفرص التمويلية الداعمة لمشاريعهم.

في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالتجارب المحلية في تطوير الإدارة المجتمعية للمياه

# العشلة: القيادة السياسية تولي الأزمة المائية اهتماماً بالغاً وتم التوجيه للحكومة بإعطاء هذا القطاع الأولوية في المرحلة القادمة

■ ،،كتب / منصور شايع

أكد المهندس احمد العشلة وكيل وزارة الزراعة لقطاع الري أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية تولي الأزمة المائية اهتماما بالغا ،كما وجهت الحكومة بإعطاء قطاع المياه الاهتمام الكبير في المرحلة القادمة ، حيث تم تضمينه في الأولويات العشر للحكومة وتعطى له الأولوية ، خاصة وأن اليمن تعد من ضمن أفقر أربع دول في العالم .

مشددا في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالتجارب المحلية والمنهجيات المستخدمة لتطوير الإدارة المجتمعية للمياه التي تنظمها وزارة الزراعة والري بالتعاون مع البرنامج الوطني للري بحضور نحو ٥٠ مشاركا من المهندسين والمختصين ومستخدمي المياه، على ضرورة تطوير الإدارة الخاصة بقطاع المياه لأنه بدون الإدارة لا يمكن حدوث أي تقدم وخاصة الاهتمام بالعنصر البشري وكيفية الاستفادة من إمكانياته وطاقاته .

مشيدا بالدعم الذي يقدمه مجتمع المانحين لقطاع المياه في بلادنا والذي سيسهم في تحسين إدارة الموارد المائية في اليمن. مشيرا إلى أنه ومن أجل البدء في حل هذه الأزمة المائية تم التواصل مع مجتمع المانحين لوضع استراتيجية وطنية للمياه وتم تأسيس البرنامج الوطني لدعم قطاع المياه ويضم بشكل أساسي وزارتي المياه والبيئة والزراعة والري وكافة الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط والمالية .

منوها بأن تكلفة هذا البرنامج ٣٤٠ مليون دولار تساهم الحكومة فيه بحوالي ٤٠٪ والباقي من قبل مانحين رئيسيين منهم ألمانيا وهولندا والبنك الدولي .

مبينا أن الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني لا يدركون خطورة الموقف حتى هذه اللحظة وبدأ بعض المهتمين المساهمة في حل هذه المشكلة التي ستكون كارثية على جميع أبناء اليمن عموما .

لافتا إلى أن البرنامج يتكون من أربعة مكونات رئيسية ثلاثة منها في المياه والبيئة قطاع الريف وقطاع الحضر والهيئة العامة للموارد المائية والمكون الرابع هو مكون الري بوزارة الزراعة

من جانبه أوضح الأخ/ عادل حداد وكيل وزارة المياه والبيئة أن هذه الورشة تكتسب أهمية كبيرة كونها تلامس إحدى ضروريات القطاع المائي وهي المشاركة المجتمعية من خلال التحفيز المجتمعي وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه المختلفة عن طريق شرح وعرض مجمل الخبرات السابقة في هذا الجانب وصولا في نهاية المطاف إلى اختيار أفضل المناهج المطبقة للتنفيذ في إطار البرنامج الوطني . مشيرا إلى أن الهدف من وراء ذلك هو تشكيل جمعيات فاعلة ومستدامة وبما يتطابق مع ما ورد في الأجندة الوطنية للمياه والتي نسميها بالشراكة الفعلية بين وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري من خلال القطاعات الفرعية حول الإدارات المتكاملة للموارد المائية التي تقوم أساسا على الشراكة والتخطيط على مستوى الأحواض ومشاركة جمعيات مستخدمي المياه . لافتا إلى أن الإدارة المتكاملة مؤلفة من قيادة جيدة وإدارة كفؤة وجمهور واعٍ "مستخدمي المياه " .

إلى ذلك أكد الأخ / عبده محمد فضل مدير البرنامج الوطني للري على ضرورة تنظيم المجتمع كونه يعد من المرتكزات الأساسية للعمل المستقبلي وأداة فاعلة وحيوية لتفعيل دور المجتمع نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استخداماتها وتنميتها وبالتالي ضمان ديمومتها حاضرا ومستقبلا كمورد لا بديل عنه للأجيال القادمة.

وقال : ندرك جميعا مدى المشكلة التي تواجه بلادنا حيث أن موقعها الجغرافي في منطقة شبه جافة وتساقط الأمطار قليل فيها وتنعدم فيها الأنهار الجارية والبحيرات الأمر الذي ساهم في جعل اليمن من أفقر بلدان العالم مائيا حيث يصل نصيب الفرد إلى ١٠٠ متر مكعب سنويا ويمكن أن يتناقص إلى مستويات أدنى نتيجة للنمو السكاني المتزايد وعدم الترشيد في استخدام ما هو متوفر إضافة إلى اتباع البعض لسياسات زراعية مستنزفة للمياه وضعف استخدام للموارد المائية غير المتجددة والاعتماد المتزايد على المياه الجوفية في الزراعة مع تدني كفاءة استخدام هذه المياه في الري والذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى وضع كارثي لهذه الموارد ما لم تتخذ جملة من الإجراءات العملية والعلمية المدروسة لمواجهته والحد من تفاقمه.

وأضاف : ومن أجل الحد من تزايد خطورة مشكلة المياه في البلاد فقد عملت القيادة السياسية وبالاتفاق مع المانحين على تبني الإستراتيجية الوطنية لدعم قطاع المياه كإحدى الوسائل المتكاملة للموارد المائية والحفاظ عليها والحد من إهدارها واستنزافها وتوعية المستخدمين بكيفية ترشيد المياه لري المزروعات .

وتستعرض الورشة على مدى يومين الخبرات المحلية المختلفة والموجودة في اليمن حول الإدارة المجتمعية للمياه والتي نفذها العديد من المشاريع والبرامج لدى الجهات ذات العلاقة وخاصة في مجال التحفيز المجتمعي وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه المختلفة.

# مناقشة خطط وبرامج المكاتب التنفيذية بمحافظة إب

■ ،،إب / سبأ

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة إب أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة أمين علي الورافي خطط وبرامج المكاتب التنفيذية للعام الحالي.

واستعرض الاجتماع برنامج النزول الميداني لوكلاء المحافظة إلى المكاتب التنفيذية للاطلاع على دليل الخدمات ومستوى الإنجاز للخطط والبرامج وإعداد المصفوفات التنفيذية لها.

وفي الاجتماع أكد الأمين العام على ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بين المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

# إقرار الخطة التدريبية والموازنة التخطيطية لمؤسسة المياه والصرف الصحي بعدن

■ ،،عدن/سبأ

أقر مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة عدن أمس خطتي القوى الوظيفية والتأهيل والتدريب للمؤسسة للعام الحالي مع الموازنة التخطيطية للمشتروات.

وأستمع الاجتماع الذي عقد برئاسة المحافظ رئيس مجلس الإدارة الدكتور عدنان الجفري إلى تقارير قدمها عدد من المختصين حول البيانات الاحصائية لاحتياجات المؤسسة في الخطة الوظيفية للعام الحالي والتي بلغت ٦٣ وظيفة تم توزيعها حسب التخصصات .

واطلع المجلس على تقرير حول سير العمل في خطة التدريب والتأهيل والاتجاهات العامة لها بما يواكب التغيرات في البناء المؤسسي للمؤسسة .

واستعرض الاجتماع إنجازات المؤسسة خلال الاعوام الماضية في جوانب الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي وعمليات إعادة الهيكلة للمؤسسة بناء على نتائج ورشة العمل التي نظمها مشروع التعاون الفني اليمني الالماني لدعم قطاع المياه والصرف الصحي جي- تي- زد المكون الخاص بدعم مؤسسات المياه المكون الفرعي الخاص بأنظمة إدارة التشغيل يومي الثامن والتاسع نوفمبر ٢٠٠٩م- للتمهيد للمرحلة الثالثة من المشروع.

ونوه المحافظ الجفري بالجهود التي تبذلها المؤسسة والعاملين لتنفيذ خططها وبرامجها بشكل مطلوب وتأمين مياه الشرب النقية للمواطنين.

حضر الاجتماع مدير عام المؤسسة المهندس عبدالله عبدالفتاح الجنيد ونائبه المهندس حسن سعيد.

# ٦٥ مليون دولار تكلفة مشروع مرافق الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم بحضرموت

■ ،،سيئون/سبأ

ناقش لقاء عقد أمس بمدينة سيئون بمحافظة حضرموت برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير عدداً من الموضوعات المتصلة بالأعمال الجارية للبدء في تنفيذ مراحل مشروع مرافق الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم بتكلفة إجمالية تبلغ ٦٥ مليون دولار.

واستمع الوكيل عمير من مدير المشروع المهندس محمد رفعت إلى الخطوات العملية التي تتم للتعرف عن كثب على طبيعة المناطق المستفيدة من المشروع والإجراءات المتعلقة بمراجعة عناصر التصميم والتي من شأنها البدء العملي بالمشروع وفق المراحل المعدة في دراسة المشروع .

وأكد الوكيل عمير على ضرورة مراعاة أوضاع العمارة الطينية في مناطق الوادي وأهمية التنسيق مع المؤسسات والمرافق الخدمية عند تنفيذ الأعمال الميدانية لتجنب أي إشكاليات قد تبرز أثناء التنفيذ العملي مستقبلا، مبديا استعداد قيادة السلطة المحلية لتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح أنشطة المشروع .

وأوضح مدير المشروع أن الشركة الاستشارية المصرية ستقوم بإعداد تقرير تمهيدي للأعمال التي تشملها المراحل القادمة للمشروع على إثر النزولات الميدانية للمتخصصين التي ستتم خلال الأيام القادمة.

لافتا إلى أن تحديث الدراسة سيتم خلال أربعة أشهر يتم خلالها مراجعة واعتماد المشروع من إدارة المشروع وسترافق ذلك عمليات طرح المناقصة والتعاقد والتجهيزات ثم مرحلة الإنشاءات.

يذكر أن وزارة المياه والبيئة وقعت مطلع الشهر الجاري مع شركة "المهندسون الاستشاريون المصريون" على اتفاقية مراجعة وتحديث دراسة مشروع مرافق الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم، والإشراف على تنفيذ المشروع البالغة تكلفته ٦٥ مليون دولار بتمويل مشترك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يساهم في تمويل المشروع بمبلغ ٥١ مليون دولار من إجمالي تكلفة المشروع، بينما تساهم الحكومة اليمنية بـ١٤ مليون دولار.

حضر اللقاء وكيل المحافظة المساعد لشئون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم، ومدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بوادي حضرموت عامر سعيد العامري ومدير الوحدة التنفيذية لمشروع مجاري الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم المهندس عبدالرحمن الجنيد وعدد من المعنيين في الوحدة التنفيذية للمشروع والشركة الاستشارية للمشروع.

# تدريب سيدات الأعمال على تنفيذ مشاريع صغيرة

■ ،،عدن / سبأ

بدأت أمس بمحافظة عدن دورة تدريبية في مجال إدارة المشاريع الصغيرة لسيدات الأعمال تنظمها الغرفة التجارية والصناعية بالتعاون مع المشروع الألماني لتطوير القطاع الخاص .

تتلقى ٢٠ متدربة من سيدات الأعمال من القطاع التجاري الخاص على مدى يومين مهارات ومعلومات حول سبل اختيار المشروع المناسب وأهمية دراسة الجدوى ومكوناتها ومصادر المعلومات، وأهمية دراسة احتياجات السوق، والقروض وكيفية سدادها ومراحل تطور المشروع وتحليل البيئة وآليات تمويل المشاريع الخاصة من خلال دراسة الجدوى من واقع النزول الميداني .

ويتضمن برنامج الدورة محاضرات تعريفية بأهداف إقامة المشاريع الصغيرة والأصغر وخصائصها وأهميتها ومميزاتها والسمات التي تؤدي إلى نجاح المشروع من خلال دراستها من الناحية الفنية والبيئية والقانونية.

وفي افتتاح الدورة أشار رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن محمد عمر بامشموس ومدير المشروع الألماني ومنسق الدورة فيصل النظيف إلى أهمية الكيانات التجارية المستقلة عن السياسة والوظيفة الحكومية وذلك للمنفعة العامة التي تفيد الطبقة الفقيرة والمتوسطة في المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي.

وأكدت الكلمات ضرورة دعم السيدات في تطوير مهاراتهن العلمية والعملية لخلق نوع من التعاون والترابط فيما بينهن في اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية التي تساعد في بناء المجتمع، وحثت الكلمات على أهمية الاستفادة من مخرجات الدورة التدريبية وتطبيقها على أرض الواقع، والتواصل مع الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة لتكوين قاعدة بيانات واضحة ورسمية تفيد الأطراف الراغبة في التعامل مع سيدات الأعمال.

# نشر ثقافة الجودة في ورشة عمل بالمكلا

■ ،،المكلا/سبأ

بدأت بالمعهد التقني والصناعي بالمكلا أمس ورشة عمل خاصة بنشر ثقافة الجودة- ينظمها على مدى يومين قطاع الجودة والمعايير بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني . وفي الافتتاح أكد وكيل المحافظة المساعد محمد سعيد باقطمي الأهمية التي تكتسبها الورشة لنشر ثقافة الجودة وتعزيز قدرات ومهارات كوادر وطلاب المعاهد المهنية والتقنية والاهتمام بالتعليم النوعي . واشار إلى دور مخرجات التعليم الفني والمهني في صنع مستقبل الاجيال بما يسهم في التنمية الاقتصادية التي تواكب التطورات -- مبينا أن محافظة حضرموت تحتضن الكثير من المبدعين والمخترعين وتميزوا في مشاركتهم واختراعاتهم في مختلف بلدان العالم . والقيت كلمتان من قبل مدير الجودة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني عبدالحكيم هاشم ومدير عام مكتب التعليم الفني بساحل حضرموت المهندس محمد عبود بوعسكر، اشارتا إلى أنه تم اختيار المعهد التقني الصناعي بالمكلا ضمن ثلاثة معاهد لإقامة الورش التدريبية .

وأكدا الحرص على تأهيل الكوادر الفنية والمهنية بالمعاهد لتطبيق نظام الجودة بصورة منظمة لارتباطها المباشر بتحقيق مخرجات تلبي متطلبات سوق العمل المحلية والاقليمية ومخرجات تلقى قبولا في الأسواق تمتلك مهارات حديثة في مختلف المجالات .

# ٢,٧ مليار ريال إيرادات هيئة التأمينات بالحديدة للعام ٢٠١٠م

■ ،،الحديدة/ خديجة بورجي

بلغ إجمالي إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بالحديدة خلال العام الماضي ٢٠١٠م مليارين ٧٨٨ مليوناً ٨٧٣ ألفاً ٥٩٢ ريالاً، أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ عباس زين بورجي مدير عام فرع الهيئة بالحديدة مشيراً إلى أنه بلغ عدد المتقاعدين الأحياء والورثة حتى نهاية ٢٠١٠م (٥٣٥٢) حالة.

وقال إنه تم صرف استحقاقات لها بمبلغ وقدره (مليارين ٢٦٥ مليوناً ٩٦٦ ألفاً ٥٤٥ ريالاً، لافتاً إلى أن عدد الحالات التي تم ربطها عام ٢٠١٠م تصل إلى حوالي ٣٦٣ حالة أحياء وورثة، تم التأكد من ٤١٨ حالة من استحقاقها للمعاش، حيث تم تنزيل ٣٣ حالة، منوها في ختام تصريحه إلى أن ٤٨٥ حالة أحيلت خلال عام ٢٠١٠م للتقاعد لغرض التسوية والربط.

# بدء دورة تدريبية بمجال التقنيات الحديثة لزراعة محاصيل الخضار بالضالع

■ ،،الضالع/سبأ

بدأت أمس بدمت محافظة الضالع دورة تدريبية في مجال التقنيات الحديثة لزراعة محاصيل الخضار، نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع شركة العاقل التجارية والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي .

تهدف الدورة على مدى ٣ أيام اكساب ٢٥ مشاركا من المزارعين والمرشدين وأعضاء الجمعيات الزراعية مهارات علمية وعملية حول مميزات فوائد البذور الهجينة للخضار والعمليات الزراعية الحديثة ودورها في تحسين وزيادة الإنتاج وتسميد وتغذية محاصيل الخضار والأمراض والحشرات التي تصيب المحاصيل وآلية الحصاد والإعداد لتسويق الخضار بالإضافة إلى تدريب ميداني في حقول المزارعين.

وفي الافتتاح أشار ضابط المشاريع في الوكالة ناصر أحمد النجار إلى أن الدورة تهدف إلى تطوير مهارات المزارعين في كيفية استخدام المدخلات الزراعية والتقنيات للتقليل من التكلفة وزيادة الإنتاج وحماية المحصول الزراعي.. داعيا إلى الاهتمام بالمزارعين وتجار التجزئة والمرشدين الزراعين وتطوير مهاراتهم العملية للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي .